وهي الضم للرفع فالاصل في كل مرفوع من اسم او فعل ان يكون رفعه بالضم
والفتح للنصب فالاصل في كل منصوب ان يكون نصبه بالفتح والكسرة
للجر فالاصل في كل اسم ان يكون جره بالكسرة والسكون للجزم فالاصل
في كل مضارع ان يكون جزمه بالسكون ومنها عشرة فروع نائبة عن
هذه الاصول الاربعة وتنقسم الى اربعة اقسام ثلاث منها تنوب عن
الضمة وهي الواو والالف والنون واربع منها تنوب عن الفتحة
وهي الالف والكسرة والياء وحذف النون واثنان منها تنوبان عن
الكسرة وهما الياء والفتحة وواحدة منها تنوب عن السكون وهي
الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع نيابتها واما بحسب ذواتها
فهي سبع الواو والالف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف
وعلم ايضا مما تقدم ان النيابة عن تلك الاصول واقعة في سبعة
ابواب تسمى ابواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل
الباب الاول باب ما لا ينصرف ناب فيه حركة عن حركة الباب الثاني
باب جمع المؤنث السالم الاولى ان يقال ما جمع بالالف والتاء كما مر ناب فيه
ايضا حركة عن حركة الباب الثالث الفعل المضارع المعتل الاخر ناب فيه
حذف حرف عن سكون وتقييد الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز
اذ لا يعرب من الافعال سواه الباب الرابع باب المثنى ناب فيه حرف
عن حركة الباب الخامس باب جمع المذكر السالم ناب فيه ايضا حرف عن
حركة الباب السادس باب الاسماء الستة ناب فيه ايضا حرف عن حركة

الباب

الباب السابع باب الامثلة الخمسة ناب فيه حرف عن حركة وحذف عن
حركة فصل فيما اعرابه تقديري والاعراب التقديري جار في الاسماء
والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في ذلك المعرب اما جميع
حركات او بعضها فالاقسام اربعة الاول من الاسماء وهو ما يقدر
فيه حركات اعرابه كلها شيئان هنا اشار اليهما بقوله تقدير الحركات
الثلاث وهي الضمة والفتحة والكسرة في الاسم المضاف الى ياء المتكلم و
ليس مثنى ولا مجموعا جمع مذكر سالما كما يومي الى ذلك بقوله نحو غلامي
وابني وانما قدرت لان ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لاجل
المناسبة فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات اذ المحل الواحد لا يقبل
حركتين في ان واحد وقيل ان المضاف للياء مبني مطلقا واختار ابن مالك
انه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بحركة ظاهرة و
تقدر كلها ايضا في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة لتعذر تحريك
الالف مع بقاء كونها الفا ولا فرق فيه بين ان يكون معرفة نحو الفتى
والمصطفى وموسى او نكرة كفتى وحبلى لكن محل تقدير الحركات كلها
فيه اذا كان منصرفا اما غيره منه كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة
والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها فيه ايضا
لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف لاجل الثقل ولا ثقل مع التقديري
ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى وسمي الالف مقصورا
لامتناع مده فلانه قصر اي منع من ظهور الحركات فيه القصر

وسكونه

Copyright © King Saud University